IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس والعشرون – العدد الأول – البحث الخامس (ص:129 - 155)
15 – نيسان – 2025م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس]

إعداد الباحثة:

[د. عليا بنت علي بن محمد العقيلي - كلية التربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - التربية الإسلامية]

الملخص:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على واقع دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها، والكشف عن معوقات ذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة تم تطبيقها على عينة عشوائية طبقية مكونة من (241) عضوة، من أعضاء هيئة التدريس الإناث في كليات التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك خالد، وجامعة الإمام عبد الرحمن الفيصل، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- عدم موافقة أفراد عينة الدراسة على واقع دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (2.56 من 5.00)، وقد تمثلت أبرز الأدوار التي تقوم بها: توجه طالباتها للاستفادة من التقنيات الحديثة بشكل إيجابي، وتصدر الأنظمة المتعلقة بالمحافظة على المظهر العام.
- موافقة أفراد عينة الدراسة على المعوقات التي تحد من قيام الجامعات السعودية بدورها في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى الطالبات، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.64 من 5.00)، وأبرز المعوقات: التأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي على سلوك الطالبات، وقلة تناول المقررات لمفاهيم الضبط الاجتماعي وقيمه.

الكلمات المفتاحية: دور الجامعات - الجامعات السعودية - الضبط الاجتماعي – معوقات الضبط الاجتماعي.

https://doi.org/10.62690/ijssp2515

IJSSP

المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس والعشرون – العدد الأول – البحث الخامس (ص:129 - 155) 15 – نيسان – 2025م

www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[The Role of Saudi Universities in Enhancing Social Control among Their Students]

Researcher:

Dr. Alia bint Ali bin Muhammad Al-Oqaili

Abstract:

The objective of the study was to learn about the role of Saudi universities in promoting social control among their students, Disclosure of obstacles from the standpoint of faculty at faculties of education.

- the researcher used the descriptive styles survey, and questionnaire as a tool which was applied to a stratified random sample consisting of (241) female faculty members in the faculties of education at Imam Muhammad bin Saud Islamic University, King Saud University, um Al-Qura University, King Khalid University, and Imam Abdulrahman Al-Faisal University, the study reached the most important results:
- The disapproval of the members of the study sample on the reality of the role of Saudi universities in enhancing social control among their students, where the total arithmetic average was (2.56 out of 5.00), and the most prominent roles it plays were: directing its students to benefit from modern technologies positively, and issuing regulations related to maintaining the general appearance.
- The approval of the members of the study sample of the obstacles that limit the role of Saudi universities in promoting social control among female students, as the total arithmetic average reached (3.64 out of 5.00), and the most prominent obstacles: the negative impact of social media on the behavior of female students, the lack of courses dealing with the concepts and values of social control.
- **Keywords:** The role of universities - Saudi universities - Social control - Obstacles to social control.

المقدمة:

خلق الله الإنسان كائناً اجتماعياً بطبعه وفطرته، وجعل حب العيش مع الآخرين والاجتماع بهم من مقومات الحياة لديه، وقد وضعت الشريعة الإسلامية مبادئ وقيم وتشريعات ليعيش الإنسان على احترامها والالتزام بها، ومن المجتمعات البشرية ما تضع القوانين والقواعد التنظيمية وتفرضها على الجميع؛ لكي يلتزم بها الأفراد وتستقيم أمورهم.

وتتمثل ثقافة المجتمع فيما يتضح لدى أفراده من قيم، والتي تشكل محوراً رئيساً من تلك الثقافة، وهذه تعكس أنماط السلوك الممارس منهم بالمجتمع، ونظراً لتغلغل القيم في جوانب الحياة فإن هوية المجتمع تتشكل وفقاً للمنظومة القيمية السائدة في تفاعلات أفراده الاجتماعية، وأن الحفاظ على هوية المجتمع تنبع من المحافظة على معاييره القيمية المتأصلة لدى أفراده، فمنظومة القيم هي الوسيلة الوحيدة والملائمة لقيام الروابط المتعددة بين الأفراد، كما أنها المحرك للحياة الإنسانية، بالإضافة إلى أنها تُمثّل العامل المهم الذي يسهم في تماسك المجتمع والمحافظة على هويته واستقراره وتطوره، فالمجتمعات العالمية المعاصرة تشهد تحديات ثقافية كبيرة، تتمثل في العديد من التغيرات المتسارعة في الفكر العالمي، وظهور العديد من الحركات والاتجاهات الفكرية الجديدة، كما تشهد البلدان العربية حركة تغيير غير مسبوقة، وقد فرضت هذه التغيرات المتسارعة على المؤسسات التربوية في المجتمع ضرورة مواكبة هذه التحولات (أبو شعيرة والمطيري، 2018).

كما أن التغير والتطور الذي يتصف به عالم اليوم، والذي لم يقتصر على الجوانب المادية فحسب، بل أثر وبشكل واضح على جميع جوانب ومجالات الحياة، وبالأخص الجوانب الثقافية والاجتماعية، إذ استطاعت

العولمة بطرقها المختلفة الثقافية والسياسية والاقتصادية والإعلامية، من تصدير قيم وأفكار وسلوكيات المجتمعات الغربية للمجتمعات الإسلامية، فجاءت الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمرأة، والمادية، والنفعية، وسلسلة لا نهاية لها من إفرازات الفكر والفلسفة الغربية التي تحاول جاهدة اختراق ثقافة المجتمعات الإسلامية وتفريقها لتفتيتها من الداخل؛ وبالتالي تفريغها من قيمها وأخلاقها وشخصيتها الإسلامية ممثلة أكبر التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمع اليوم (عالية الخياط،2015).

وقد أدت هذه التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية إلى ضعف دور وسائل الضبط الاجتماعي، وهذا ما أشارت إليها صالحة السفياني (2020) بأن حالة هذا الضعف ليست حالة وقتية بل هي نتيجة تفاعل العديد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي طرأت على المجتمع وأفرزت العديد من الآثار التي أصبحت تشكل خطراً على القيم والمبادئ والخصوصيات الثقافية للمجتمعات، وساهمت في انتشار عدد من السلوكيات الخاطئة التي جاءت نتيجةً لغياب الوعي الثقافي، وتراجع النسق القيمي، وضعف الوازع الديني والأخلاقي، بالإضافة إلى ضعف آليات ووسائل الضبط الاجتماعي التي تساهم في تعزيزه كل من؛ الأسرة، والدين، والعادات والتقاليد، والقانون، والنظم الاجتماعية السائدة مجتمعة بطريقة أو بأخرى.

وتعد المؤسسات التربوية التعليمية من أولى الجهات المعنية بالحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمعات، كما أن استثمار عقول الشباب واجب وطني يشترك فيه جميع الأفراد والمؤسسات والهيئات في المجتمع، فعندما تتعرض أي أمة لأزمة أو خطر ما فإنها تتجه بشكل مباشر إلى التربية باعتبارها هي المعنية بتكوين المفاهيم والقيم والمثل العليا الصحيحة وتحقيقها في أذهان الناشئة (آمال إبراهيم، 2019).

مشكلة الدراسة:

تمثل المرحلة الجامعية مرحلة مهمة، حيث تتحدد من خلالها حياة وأهداف الشباب، وبالتالي فإن المؤسسة الجامعية تتحمل عبئاً كبيراً في توجيه الشباب وتعديل أفكارهم وسلامة معتقداتهم؛ لأنها تمثل عقل المجتمع وقلبه النابض بمشكلاته وحاجاته، ومواجهة التحديات بفكر مستنير، وذلك من خلال المناهج والمقررات والأنشطة التي تساعد على تنمية التماسك الاجتماعي وتحقق الضبط الاجتماعي وفق مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي، والقضاء على جميع السلوكيات المنحرفة والدخيلة التي تتعارض مع عادات وتقاليد وقيم وأخلاق المجتمع السعودي المسلم (آمال إبراهيم، 2019).

وقد أشارت بعض الدراسات أن هناك قصور في قيام الجامعات ببعض أدوارها، وهذا ما أكدته دراسة العيدروس (2012)، كما أكدت دراسة هناء خضيري (2011) على أن التعليم العالي بأشكاله وأنماطه وعملياته التقليدية أصبح غير قادر على استيعاب المتغيرات المتسارعة في الساحة العلمية والعملية.

فالجامعة من أهم مؤسسات المجتمع التي ينبغي أن تقوم بدور رائد في تحقيق الضبط الاجتماعي، لأنها تتعلق بأهم مرحلة عمرية وهي مرحلة الشباب بما تمثله من تغيرات كبيرة في الشخصية، وبما يمتلكه الشباب من خصائص ربما تنعكس سلباً عليه وعلى المجتمع، فقد أشارت دراسة الفقي (2009) إلى أن التعليم الجامعي أشد ارتباطاً بما يحدث في المجتمع، فالنضج العقلي والاجتماعي والنفسي والثقافي لطلابه يجعلهم يتأثرون بما يحيط بهم أكثر من تأثر طلاب مراحل التعليم الأخرى، فهم بالتالي معرضون أكثر من غيرهم للانحراف، من هنا وجب الاهتمام بهم والعناية بتحصينهم ليكونوا جداراً مانعاً ضد من يحاول استمالتهم للتطرف المنحرف.

ويقع على عاتق الجامعة التزامات تتجاوز ما عداها من مراحل تعليمية، فقد أشارت دراسة محمد (2013) إلى ضرورة تنمية استعدادات وقدرات الطلاب الجامعيين على مواجهة التحديات التي تواجه مجتمعهم، وتعزيز السلوكيات التي تقود الطلاب نحو مسايرة ركب الحضارة، والخروج بفكر إسلامي وطني معاصر يحافظ على الثوابت ويؤمن بالتطوير.

كما أن منظومة الضبط الاجتماعي تواجه تحديات معاصرة تتطلب التصدي لها من خلال أدوار ووظائف الجامعات فقد أشارت دراسة التميمي (2019) إلى أن من أهم التحديات التي تواجه منظومة الضبط الاجتماعي، ضعف الوازع الديني الذي ينعكس أثره سلباً على هذه المنظومة؛ وبالتالي تفقد منظومة الضبط الاجتماعي واحدة من أهم آلياتها العاملة في هذا المجال، كما أن تفكك الأسر وضعف رقابتها على الناشئة أدى إلى ضعف الأثر الإيجابي للأسرة على الناشئة، والانفتاح التكنولوجي في عالم الإعلام والاتصال جعل الفضاء مفتوحاً للناشئة، والشباب دون قيد أو شرط، كما أن للتنوع الثقافي واختلاف الطوائف والقناعات والطبقات أثر في ضعف الضوابط الاجتماعية، بالإضافة إلى الفجوة بين المؤسسات التربوية وعدم تجانسها وتكاملها في أدوارها المكملة للتربية الأسرية أدى إلى ضعف دورها في تعزيز الضبط الاجتماعي.

ويعد الضبط الاجتماعي من الوسائل والاستراتيجيات التي تستخدم لمنع الانحراف في السلوك البشري، وهناك مستويات مختلفة تظهر فيها هذه العملية، وينشأ الفرد على المعايير الرسمية وغير الرسمية التي تتحكم في السلوك، ومن أهم مؤسسات الضبط الاجتماعي الجامعات التي تتخذ الكثير من الوسائل للوقاية من فساد الأخلاق (صالحة السفياني،2020).

وللجامعة دور هام ورئيس في التأثير وفي تكوين شخصية الفرد، وما يتعلق بتعزيز الضبط الداخلي والخارجي على طلابها وطالباتها؛ مما ينعكس على المجتمع بأسره، فقد أشارت نتائج دراسة السالم (2002) إلى أن المؤسسات التربوية غير الرسمية تقوم بدور إيجابي في عملية الضبط الاجتماعي في المجتمع السعودي، وأوصت بضرورة البحث في دور المؤسسات التربوية الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي، والتي تعتبر الجامعة أهم هذه المؤسسات التربوية.

كما أكدت نتائج دراسة صالحة السفياني (2020) على أن هناك تأثير عالي جداً للضبط الديني (الضبط الداخلي)، والضبط بالقوانين والأنظمة، في تكوين القيم الإيجابية لدى الطالبة الجامعية؛ وبالتالي تكوين سلوك منضبط ينعكس على المجتمع.

كما أكدت نتائج دراسة جميلة الحربي والسلطان (2021) على أن امتثال الطالبات الجامعيات ينبع من داخلهم نتيجة رغبتهم الداخلية، وأشارت النتائج إلى تأثير الدين الإسلامي في الضبط الاجتماعي وتحقيق القيم الإيجابية لدى الطالبات؛ مما يؤكد على أهمية تدعيم وتعزيز دور الجامعة لتحقيق الضبط الاجتماعي.

وقد أشارت دراسة الحراحشة والقاعود والخوالدة (2017) إلى أن الانفتاح والتقليد الأعمى للغير بدون وعي، والذي تمثل في المظهر الخارجي للسلوك والتصرفات من قبل بعض الطلبة داخل الحرم الجامعي وذلك من خلال اللباس، وقصات الشعر، وطريقة التحدث والمشي، وما يرافق ذلك من تصرفات لا أخلاقية، الأمر الذي من شأنه أن يدمر المنظومة القيمية لدى الطلبة الجامعيين، وقد أكدت نتائج دراسة حصة الزيد (2017) على تأثر القيم الأخلاقية بالتغيرات المعاصرة في المجتمع السعودي، فيما أشارت دراسة الزهراني (2019) إلى أن هذه التغيرات الاجتماعية في الوقت الحاضر أدت إلى تغير في القيم والعادات والتقاليد وضعف القيم الدينية والأخلاقية، ونمو الجرائم ضد المرأة من اعتداء وتحرش وابتزاز في المجتمع السعودي، ولذا كان من الضروري معرفة دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها.

أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيس: ما دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

س1: ما واقع دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية؟

س2: ما المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية؟

س3: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة نحو واقع ومعوقات دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها باختلاف متغيرات: الدرجة العلمية، الجامعة، القسم؟

أهداف الدراسة:

1- التعرف على واقع دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية.

2- الوقوف على المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية.

3- معرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية في آراء عينة الدراسة نحو واقع ومعوقات دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها باختلاف متغيرات: الدرجة العلمية، الجامعة، القسم

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية:

- تعد هذه الدراسة إضافة علمية للمكتبة التربوية واستكمالاً لما سبق من دراسات حول الضبط الاجتماعي، والتي يمكن أن تُساهم في إثراء الدراسات التربوية، ودفع عجلة البحث العلمي التربوي في البحوث التطويرية بشكل إيجابي.
- تكتسب الدراسة أهميتها باعتبارها تركز على مرحلة مهمة من مراحل إعداد الفتيات والتي تسهم في تكوين أسر صالحة، والقدرة على تقديم التربية لأبنائها، وهي من الشرائح المهمة التي يبنى عليها المجتمع السعودي آمالا كبيرة، في التقدم والرقي، والتحضر، والتطور، والازدهار.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

- تُفيد هذه الدراسة بما تتوصل إليه من نتائج المسؤولين في الجامعات والمؤسسات الأمنية في المجتمع بإيجاد نوع من التكامل بين عمل هذه المؤسسات وعمل الجامعات لتحقيق ضبط واستقرار أفراد المجتمع.
- تُساعد نتائج هذه الدراسة المسئولين بالجامعات السعودية في التعرف على واقع دور الجامعات في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى الطالبات، والعمل على الرفع من مستواه بما يسهم في التنمية للمجتمع، ومواجهة التحديات المعاصرة.

- تُعين نتائج هذه الدراسة المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في التعرف على المعوقات التي تحد من قيام الجامعات السعودية بدورها في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى الطالبات، والعمل على معالجتها ووضع الحلول المناسبة لتجاوزها.
- تُعين هذه الدراسة بما تتوصل إليه من نتائج أعضاء هيئة التدريس في الجامعات للقيام بدورهم تجاه المجتمع وتجاه طلابهم، لتحقيق الضبط الاجتماعي والحفاظ على الهوية والعادات والتقاليد، وتوعيتهم بالمشكلات الأخلاقية وأضرارها على الفرد والمجتمع.
- يُؤمل أن تساعد نتائج الدراسة في وضع خطة استراتيجية لتعزيز الضبط الاجتماعي لدى الطالبات في الجامعات السعودية بحيث تتبناها مراكز التوجيه والإرشاد في الجامعات.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعيّة: اقتصرت الدراسة على التعرف على دور الجامعات السعودية من حيث الواقع والمعوقات في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها وذلك من خلال (الأنشطة والمقررات الدراسية وأعضاء هيئة التدريس).

الحدود المكانيّة: اقتصر تطبيق الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بـ (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، جامعة الملك سعود بالرياض، جامعة أم القرى بمكة، جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل بالدمام، جامعة الملك خالد بأبها) وذلك لوجود أبحاث ودراسات لبعض أساتذة هذه الجامعات عن الضبط الاجتماعي، ولوجود مقررات دراسية في برامجها ذات علاقة بالضبط الاجتماعي.

الحدود الزمانيّة: تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الثاني لعام 1445هـ.

مصطلحات الدراسة:

يمكن عرض هذه المصطلحات على النحو الآتي:

- التعزيز في اللغة: ذكر الفيروز أبادي (2021) أنه من: "تَعَزَّزَ: قَوِيَ بَعدَ ذِلَّةٍ"(ص1085)، وورد في المعجم الوسيط لمصطفى وآخرون (2005) "عَزَّزَهُ: شَدَّدَهُ وقوَّاهُ" (ص598)،
- والتعزيز اصطلاحاً: ذكر شحاته والنجار (2003) أن التعزيز هو: "العملية التي يتم بمقتضاها زيادة أو تقوية احتمالية تكرار قيام الفرد بسلوك أو استجابة معينة، عن طريق تقديم معزز يعقب ظهور هذا السلوك أو تلك الاستجابة من الفرد" (ص109).
- أما الضبط في اللغة: فقد أورد ابن منظور (2003) أن: "الضَّبْطُ لزومُ شيء لا يفارقه في كل شيء، وضَبْطُ الشيء حِفْظُه بالحزم، والرجل ضابِطٌ أَي حازِمٌ" (ص340)،
- الضبط الاجتماعي في الاصطلاح: أشار عبد السلام (2009) إلى أن الضبط الاجتماعي: "مجموعة من القواعد والمعايير الرسمية وغير الرسمية المنظمة للسلوك الإنساني، والتي تعمل على تنظيم وتوجيه سلوك الفرد من خلال مجموعة من الوسائل التي تحدد أنماط السلوك المقبول وغير المقبول" (ص30).
- التعريف الإجرائي للضبط الاجتماعي: مجموعة من المعايير والقواعد والقيم والمبادئ الضابطة والمحددة للسلوك الإنساني والموجهة والمرشدة له ذاتياً، واجتماعياً ونظامياً من أجل تحقيق أمن المجتمع واستقراره.

ويمكن تعريف دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها إجرائياً في هذه الدراسة: معرفة واقع ومعوقات دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها.

الإطار النظري:

مفهوم الضبط الاجتماعي:

يرى عالم الاجتماع بريرلي (H.G.Brearley) كما أورد ذلك الحسن (2009م) أن الضبط الاجتماعي هو: "العمليات المخططة أو غير المخططة التي يستعين بها المجتمع لضبط أفراده عن طريق التعليم أو الإقناع أو حتى إجبارهم على التماشي مع معايير وقيم الحياة السائدة في المجتمع" (ص18).

ويعرف الحامد والرومي (2001م) الضبط الاجتماعي بأنه: "ضرورة اجتماعية جوهرها قِيَم المجتمع ومُثُلُه" (ص12).

بينما يرى الجمَّال (2012م) أن الضبط الاجتماعي: "لفظ عام يطلق على العمليات المخططة التي يمكن استخدامها لتعويد الأفراد وإقناعهم أو الضغط عليهم ليتوافقوا مع العادات والقيم السائدة في الحياة على مستوى أفراد المجتمع" (ص28).

ويرى الخشاب (2015م) أن الضبط الاجتماعي: "هو القوة التي يمارسها المجتمع على أفراده، والطريق الذي يسلكه للهيمنة والإشراف على سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل، وذلك لضمان سلامة البناء الاجتماعي، والحرص على أوضاعه ونظمه، والبعد عن عوامل الانحراف" (ص305).

لذا يمثل الضبط الاجتماعي واحداً من النظم الاجتماعية التي اهتم بها علماء التربية، والاجتماع، والنفس أثناء دراستهم للسلوك الاجتماعي والعوامل المؤثرة فيه.

وعلى الرغم من تعدد تعاريف الضبط الاجتماعي، إلا أنها تشير في مجملها إلى أن الضبط الاجتماعي يعني السلوك المنظم والمخطط، الذي يقود الأفراد إلى الامتثال للمعايير والقيم المرغوبة في المجتمع، بما يحقق تماسكه وترابطه.

أهداف الضبط الاجتماعي:

للضبط الاجتماعي أهداف متعددة تتعلق بالقيم والمعايير المجتمعية، من أجل تحقيق الترابط والتماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وتطبيق الأنظمة والقوانين للتخلص من الفوضى والسلوكيات الخاطئة وتقويم الانحرافات الاجتماعية، ولهذا فقد أشار جبارة (2012م) إلى أن أهداف الضبط الاجتماعي تتركز حول المجالات الآتية:

- أهداف تربوية: تتمثل في اندماج الطالب في المعايير الاجتماعية التي يهدف المجتمع لتحقيقها من خلال مؤسساته التربوية، وبهذا تقوم المؤسسات بدورها تجاه المجتمع بالشكل الأمثل.
- أهداف ثقافية: تتمثل في تدعيم المفاهيم الثقافية السليمة في المجتمع والمحافظة عليها من الانحراف، وهذا التدعيم يجب أن يتم بصفة مستمرة حتى يظل عالقاً في أذهان أعضاء المجتمع، بحيث يستخدمونه في عملية التربية وينشئون عليه الجيل والأجيال الجديدة التي يجب أن تتسلح بقيم المجتمع تجاه التجاوزات التي قد تضر بالمجتمع ككل، لذا فإن من وظائف الضبط أنه يعمل على تنقية ثقافة المجتمع وتطهيرها وتطويرها.

- أهداف أمنية: تتمثل في إشاعة جو من الأمن والأمان بين أفراد المجتمع لشعورهم بأنهم آمنون لا يعتدى على حقوقهم وممتلكاتهم، بل ووجودهم الاجتماعي ككل.
- أهداف تنظيمية: تسعى الأهداف التنظيمية إلى تبصير الأفراد بحقوقهم وواجباتهم في المجتمع، فإذا تحقق هذا الهدف فإنه يقضي على التسيب الذي قد يظهر، ويتحقق الانضباط الفردي الذي يؤدي إلى الانضباط الجمعي.
- أهداف نفسية: يسعى الضبط الاجتماعي إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها تحقيق الصحة النفسية للأفراد، وإذا لم يتحقق هذا الهدف ساد في المجتمع الاضطراب والقلق، فالصحة النفسية للفرد أساس لضبط سلوكه.

أهمية الضبط الاجتماعي:

نال موضوع الضبط الاجتماعي اهتماماً كبير من علماء الاجتماع، من خلال تحديد أهمية وضرورة الضبط الاجتماعي، الذي يمثل وسيلة مهمة في تنظيم المجتمعات؛ لأن لكل مجتمع مجموعة من القوانين والأنظمة التي تعمل على ضبط سلوك الفرد وعلاقاته مع أفراد المجتمع الذين يحيطون به بما يسهم في تحقيق هدف التوازن داخل البناء الاجتماعي، وقد ذكر الصالح (2018م) أهمية الضبط الاجتماعي على النحو الآتي:

- يُعد الضبط الاجتماعي ضرورياً لتنظيم معاملات وعلاقات الأفراد بعضهم ببعض، فهي وسيلة تدعيم النظام والقضاء على الفوضى والجنوح في الجماعة.
- يؤدي الدين الذي يعتبر أقوى الضوابط الاجتماعية، وظائف اجتماعية مهمة، فالدين فضلاً عن المحافظة على النظام والانسجام الاجتماعي فهو يقوي الرابطة الاجتماعية ويشعر المجتمع بوحدته الخاصة من خلال اتحاد العقيدة واشتراك في الممارسات والمناسبات الدينية وامتثال للأوامر والضوابط والنواهي الإلهية، فتصبح الضوابط الدينية لها قوة إلزامية.
- يعتبر التخطيط الوقائي من الوقوع في الجريمة من عناصر الضبط الاجتماعي وهو ركيزة من ركائز التخطيط الأخلاقي، فعدم ترسيخ القيم الأخلاقية وعدم التفهم الصحيح للقواعد الدينية التي تعتبر من أوق الضوابط الاجتماعية تعتبر من مسببات الجريمة، ويعتبر التخطيط الأخلاقي ركيزة أساسية لسياسة الدفاع الاجتماعي وضبط سلوك من لديهم استعداد للسلوك الإجرامي.
- يعمل الضبط الاجتماعي على استمرار ونقل الحكمة المتراكمة من الناس المتوفين منذ زمن طويل، وذلك من خلال الأنماط الثقافية المتوارثة جيلاً عن جيل، وهذه الحكمة متضمنة في القواعد والمعايِّر السلوكية التي تعتبر أساس عملية الضبط الاجتماعي.
- يمكن من خلال القيم والمعايِّر السلوكية وأنماط الحياة التي تعتبر أساس عملية الضبط الاجتماعي توقع السلوك الاجتماعي باعتبار أن هذا السلوك يتم وفق قواعد وأنماط محددة.
- تكمن أهمية وظيفة الضبط الاجتماعي في أهمية وظيفته الأساسية هي تحديد نطاق السلوك المقبول في المجتمع، ففي كل جماعة توجد مقاييس مطلوبة يراعيها الفرد في إنجاز دوره الاجتماعي، وهناك تصرفات لا يتسم بها المجتمع أثناء تأدية الأفراد لأدوارهم الاجتماعية.

أنواع الضبط الاجتماعي:

هناك اختلاف في تحديد أنواع الضبط الاجتماعي ويرتبط تصنيف أنواع الضبط الاجتماعي وفقاً لوسائل الضبط الاجتماعي ومضمونه وأهدافه، وفيما يلي عرض لأبرز أنواع الضبط الاجتماعي وهي:

الضبط الداخلي:

يتكون الضبط الداخلي من خلال تدوين المعاييِّر في ضمير الفرد ومشاعره ووجدانه، عبر التنشئة الأسرية والدينية والمدرسية، وغايتها كما يؤكد العمر (2006م) أن جعل الأفراد حاملين لدوافع ذاتية تساعدهم على التصرف الاجتماعي وكأنهم شخص واحد، يكون سلوك الفرد مشابهاً لسلوك الجمع العام السائد في المجتمع، ويبرز هذا الضبط الداخلي في داخل الفرد وليس بسبب الخوف من عقوبة خارجية، وإذا حصل انحراف عن هذه المعاييِّر والقيم التي تم غرسها في شعوره عن طريق التنشئة الأسرية فإن ذلك يرجع إلى خضوعه لضغوط خارجية استجاب لها فجعلته منحرفاً عن ضوابطه الداخلية (ص47).

ويشير القريشي (2011م) إلى أن الضبط الداخلي: تستند في مهمته على التدريب والتعويد بأسلوب يجعل من اتباع القواعد الضابطة جزء من شخصيات الأفراد وأسلوب حياتهم وينمي سلطة الفرد الذاتية على مقاومة بواعث الخروج والانحراف عن معايير الجماعة، وغالبا ما يتبع ممارسات الضبط الإيجابية للوصول لدرجة عالية من الضبط الداخلي (ص 154).

ومن زاوية أخرى يرى الصالح (2018م) أن الضبط الداخلي يُسمى أيضاً بالضبط غير المباشر وهو ذلك الضبط الذي يستمد قوته من مصدر مبهم غير محدد وغير إرادي، وتتمثل في الطرق الشعبية، والعادات الاجتماعية، والتقاليد والأعراف، بما تمارسه من سطوة وسلطان على الأفراد والجماعات، وبخاصة في المجتمعات العشائرية والبدائية، كما تنعكس فيما يسود البيئة الثقافية الحضارية من قيم اجتماعية ودينية وأخلاقية ومعايير سلوكية(ص97).

ومن خلال ما سبق يتضح أهمية الضبط الداخلي لدى الفرد كونه المحكم والدافع الخفي للسلوك، وذلك ما يدعوا إلى الاهتمام في تنمية وتوجيه هذا الضابط، لدى الطالبات الجامعات من خلال تفعيل الأساليب التربوية وتنمية التربية الإيمانية والرقابة الذاتية لديهن.

الضبط الخارجي:

يتمثل الضبط الخارجي في القوانين والتشريعات التي تضعها المجتمعات الحديثة لتنظيم العلاقة بين الأفراد والجماعات، فقد أشار آل بخات (2019م) إلى أن الجهات الرسمية للدولة تتولى مهمة تطبيق هذه القوانين واللوائح ويتعرض من يخالفها لعقاب المجتمع، وأهم المؤسسات التي تستخدم هذه الضوابط الحكومة، وكلما كبرت المجتمعات وتقدمت علاقات أفرادها، اعتمدت على الوسائل الرسمية كوسائل مهمة للحفاظ على الأمن فيها (ص50).

ويضيف الصالح (2018م) أن الضبط الخارجي يسمى أيضاً بالضبط المباشر وهو الذي تتحقق السيطرة الاجتماعية فيه عن طريق الأنظمة والقوانين الموضوعة واللوائح المكتوبة، ومن خلال المنظمات والمؤسسات والهيئات والوكالات الاجتماعية المتخصصة كالنقابات والمؤسسات والتنظيمات السياسية والاقتصادية (ص97).

ويذكر القريشي (2011م) أن الضبط الخارجي يقوم على ممارسة السيطرة والردع عن طريق الجزاءات والعقوبات السلبية والتي غالباً ما تمارسها القوى الضابطة في المجتمع سواءً كانت هذه القوى رسمية أو غير رسمية (ص154).

يتضح مما سبق أن الضبط الخارجي يتمثل في الضابط المحسوس الموجه للإنسان، نتيجة انحرافه وارتكابه سلوكيات خاطئة، على شكل عقوبات وجزاءات للقيام بردعه ورده إلى امتثال النظام والقوانين.

الضبط الرسمي:

الضبط الرسمي هو عبارة عن ضغوط تمارس على الأفراد لكي يكونوا متماثلين أو متشابهين في سلوكهم، كما يؤكد العمر (2006م) أنه عادةً ما تكون هذه الضغوط على شكل عقوبات اجتماعية رسمية من قِبل وكالات وجهات متخصصة فيها يمنحها المجتمع هذه الوظيفة العقابية مثل الشرطة والسجن والمحاكم، وبذات الوقت يملك المجتمع لوائح وقوانين ومعايير تنظيمية مكتوبة تكافئ كل عضو في هذه التنظيمات عند التزامه بها واحترامه لها وتعاقب كل من يكسرها أو يخترقها أو لا يتماثل معها" (ص73).

ويضيف الصالح (2018م) أن الضبط الرسمي يتضمن السلطة والقوانين والقواعد واللوائح التي تحدد المكافآت، أي: الجزاءات الإيجابية مثل: الدرجات والشهادات العلمية والجوائز والميداليات والمكافآت المادية، وكذلك التي تحدد العقوبات، أي: الجزاءات السلبية المنظمة التي تتمثل في الإعدام أو السجن أو النفي (ص93).

الضبط غير الرسمي:

يتجلى الضبط غير الرسمي في صور مختلفة لا تعتمد على العنف والقوة، كما يؤكد أبو زيد (2011م) إلى أنه تظهر وسائل هذا النوع من الضبط بصورة تلقائية وتتراوح الوسائل من التهكم والسخرية إلى الغيبة والثرثرة وإطلاقه الشائعات إلى إثارة الفتن والفضائح إلى عزل الفرد أو نبذه من المجتمع، وهذه الوسائل تحقق أهدافها تماماً في المجتمعات التقليدية الصغيرة التي يقوم التماسك الاجتماعي فيها على أساس العلاقات الشخصية المباشرة، حتى يشعر الفرد بقسوة هذه الوسائل وفاعليتها فيحاول الامتثال وفقاً لأنماط السلوك المقررة اجتماعياً (ص428).

وترى الباحثة أن هذا النوع من الضبط يرتبط بالضبط الخارجي المتعلق بالجماعة والأفراد فهو يعتمد على قيم وأخلاق ومبادئ المجتمع، وليس مرتبطاً بجهة رسمية أو إشرافية؛ وذلك لنبذ السلوك الخاطئ والمنحرف عن طريق الهجر والتلويم والمذمة وغيرها.

الضبط الإيجابي:

يعتمد الضبط الإيجابي على دافعية الفرد الإيجابية للامتثال، ويتم تدعيم هذا النوع من الضبط كما أشار إليه آل بخات (2019م) عن طريق المكافآت التي تتفاوت من المنح المادية الملموسة إلى الاستحسان والتأييد الاجتماعي، كما تعتمد صورة الضبط الاجتماعي الإيجابي على اندماج الفرد للمعايير الاجتماعية والقيم وتوقعات الدور من خلال عملية التنشئة الاجتماعية مما يدفع الفرد إلى الامتثال؛ لأنه يعتقد في صدق المعيار الاجتماعي لذلك يعتبر استدماج القيم والمعايير الاجتماعية عن طريق أعضاء المجتمع ضرورياً لاستقراره ويمكن أن تكون صور هذا الضبط رسمية أو غير رسمية (ص51).

الضبط السلبي:

يركز الضبط السلبي على العقاب أو التهديد به، مثل: القوانين التي تتضمن الإعدام أو السجن أو الغرامة، والعادات الشعبية التي يتحمل مخالفتها عقوبة السخرية والاستهجان الاجتماعي أو نبذ الجماعة له، كما يؤكد الصالح (2018) أنه يمكن أن تكون صور الضبط الاجتماعي السلبي رسمية أو غير رسمية، ويعتبر هذا النوع من الضبط مفروضاً لأن؛ الفرد يمتثل لتجنب النتائج غير المرغوبة إذا حاول خرقها أو انتهاكها (ص92).

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة العنزي (2008) إلى التعرف على دور المدرسة المتوسطة في تحقيق الضبط الاجتماعي، والتعرف على أهم الأساليب التي تستخدمها المدرسة المتوسطة لتحقيق الضبط الاجتماعي، والوقوف على أهم الصعوبات التي تحد من دورها في تحقيق الضبط الاجتماعي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي والاستبانة كأداة للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (352) معلماً، ومديراً، ومرشداً طلابياً، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن المدرسة المتوسطة تمارس دورها في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب من خلال العمل على غرس روح الانتماء والولاء للوطن، وغرس العقيدة الإسلامية وتعويد الطلاب على ممارسة قيم المجتمع، وأن المدرسة المتوسطة تستخدم طرق وأساليب تعتمد على فرض العقوبات، والإرشاد، كما أن المدرسة المتوسطة تواجه العديد من الصعوبات التي تحد من دورها في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب.

وهدفت دراسة كولو وويلوبي (Cullough and Willoughby, 2009) إلى التحقق من عدة فرضيات تحاول إيجاد العلاقة بين التدين والضبط الداخلي وأثرها على سلوك الإنسان وصحته النفسية، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الذي شمل تحليل عدد من الدراسات والأبحاث التي تم إجراؤها في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أنه توجد علاقة قوية موجبة بين تدين الفرد والضبط الداخلي لديه، وتوجد علاقة قوية موجبة بين تدين الوالدين وبين الضبط الداخلي لدى أطفالهم، ويساعد الضبط الداخلي على تفسير العلاقة الإحصائية القوية بين التدين والصحة النفسية والجسدية.

وهدفت دراسة ناديا العش (2015) إلى التعرف على واقع الضَّبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأردنية، والكشف عن أبرز الصعوبات والمعوقات التي تحد من دورها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ومعرفة أثر متغيري نوع الجامعة ونوع الكلية على مستوى الضَّبط الاجتماعي لدى الطلبة، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة على المنهج المسحي التحليلي التطويري، وتكونت عينة الدراسة من (749) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، تم اختيارها بالطريقة العشوائية الطبقية، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن واقع دور الجامعات لتحقيق الضبط الاجتماعي لدى الطلبة جاء بدرجة متوسطة، إلى جانب ذلك أظهرت النتائج تقديراً مرتفعاً على محور الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأردنية، وأهم هذه الصعوبات: التأثير السلبي لوسائل الإعلام والإنترنت على الطلبة، وضعف الضوابط القيمية الأخلاقية لدى بعض الطلبة، وضعف الوازع الديني، وعدم تطبيق القوانين المنظمة لقواعد السلوك على الطلبة، وقلة أعداد المتخصصين في مجال الإرشاد النفسي الاجتماعي، وتنوع البيئات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للطلبة.

وهدفت دراسة سالغونغ وآخرون (Salgong. et. Al, 2016) إلى التعرف على دور التوجيه والإرشاد في تعزيز انضباط الطلاب بالمدارس الثانوية، ومعرفة معوقات تفعيل الإرشاد والتوجيه لتعزيز انضباط الطلاب في المدارس الثانوية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من (24) معلماً، و (262) طالباً تم اختيارهم بالعينة العشوائية البسيطة والعينة العشوائية الطبقية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن توجيه الطلاب وإرشادهم قد حسن من انضباطهم وأدائهم الأكاديمي، وأن نقص توجيههم وإرشادهم أدى إلى عدم انضباطهم في المدارس، كما أظهرت النتائج أن من معوقات تفعيل الإرشاد والتوجيه لتعزيز انضباط الطلاب في المدارس الثانوية ضعف سياسات الإرشاد ونقص الإطار القانوني الذي تنفذ في ضوئه، ونقص التجهيزات التكنولوجية، وعدم كفايتها في عمليات التوجيه والإرشاد، إضافة إلى قلة المستشارين المعلمين المدربين.

أما دراسة هناء لطفي (2016) فهدفت إلى التعرف على دور المدرسة الثانوية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطالبات، ومعرفة الأساليب والطرق التي تستخدمها المدرسة الثانوية لتحقيق الضبط الاجتماعي، والكشف عن الصعوبات التي أن تُحد من دور المدرسة الثانوية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطالبات، ومعرفة سُبل تفعيل دور المدرسة الثانوية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطالبات، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة أداة لجمع البيانات، وقد تألفت عينة الدراسة من (342) معلمة ومديرة ومرشدة طلابية،وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن المدرسة الثانوية تمارس دورها في تحقيق الضبط الاجتماعي للطالبات، من خلال العمل على غرس روح الانتماء والولاء للوطن، وغرس العقيدة الإسلامية، وتعويد الطالبات على ممارسة قيم المجتمع، كما أن المدرسة الثانوية تواجه عدة صعوبات تحد من دورها في تحقيق الضبط الاجتماعي منها: حالات التفكك الأسري، والتأثير السلبي لوسائل الإعلام، وضعف العلاقة بين الأسرة والمدرسة.

وهدفت دراسة بنجامين وآخرون (Benjamin et al, 2018) إلى التعرف على الارتباط بين وسائل الضبط الرسمي في المدارس (القانون، كاميرات المراقبة) والضبط غير الرسمي (العلاقة بين المعلمين والعدالة بين الطلاب) في المدارس الأمريكية، واستخدمت الدراسة المنهج الارتباطي وتكون مجتمع الدراسة من (6547) طالب، وتم اختيار عينة عشوائية ممثلة من الطلاب، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن الطلاب المرتكبين للمخالفات لا يتمتعون بعلاقة جيدة مع المعلمين، بعكس الطلاب غير المرتكبين للمخالفات فإنهم يتمتعون بعلاقة جيدة مع المعلمين.

بينما هدفت دراسة صالحة السفياني (2020) إلى معرفة دور وسائل الضبط الاجتماعي (الدين، العادات والتقاليد، الأنظمة والقوانين، وسائل الإعلام) في تكوين القيم الإيجابية لدى الطالبات في جامعة الطائف، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة، طبقت على (٢٧٢) طالبة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن جميع أشكال الضبط الاجتماعي المستهدفة في الدراسة لها تأثير في تكوين القيم الإيجابية لدى الطالبة الجامعية باختلاف بينها في التأثير من عالي جداً إلى متوسط حيث كان الضبط الديني، والقوانين والأنظمة، والعادات والتقاليد ذات تأثير عالي جداً في تكوين القيم، بينما الأعراف والإعلام ذات تأثير متوسط، كما أشارت نتائج الدراسة إلى ترتيب وسائل الضبط الاجتماعي بحسب تأثيرها في شخصية الطالبة، حيث جاء الضبط الديني الذي له الدور الأكبر في المرتبة الأولى، يليه الضبط بالأنظمة والقوانين، يليه الضبط بالعادات والتقاليد، يليه الضبط بوسائل الإعلام، يليه الضبط بالأعراف.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي الذي عرفه العسَّاف (1437هـ) بأنه: ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث، أو عينة كبيرة منهم؛ وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها، ودرجة وجودها.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدِّراسَة كما أشار عبيدات وآخرون (2016) هو عبارة عن: جميع الأفراد أو الأشخاص الذين يكونون موضوع مشكلة الدِّراسَة.

وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن مجتمع الدراسة يتكون من جميع أعضاء هيئة التدريس الإناث في كليات التربية بالجامعات السعودية الخمس وهي: (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الملك سعود، جامعة أم القرى، جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، جامعة الملك خالد) والبالغ عددهن (555) عضوةً، وفيما يلي عدد مجتمع الدراسة بالتفصيل:

جدول(1) يوضح عدد مجتمع الدراسة

الجامعة	عدد أعضاء هيئة التدريس الإناث
كلية التربية بجامعة الملك سعود	190
كلية التربية جامعة أم القرى	129
كلية التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	87
كلية التربية بجامعة الملك خالد	86
كلية التربية بجامعة الإمام عبد الرحمن الفيصل	63
المجموع	555

وقد تم اختيار العينة الممثلة لمجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية، وتحديد عدد أفراد العينة وفق معادلة روبيرت ماسون، وبعد حسابها تبين أن حجم العينة (227) عضوةً.

وقد حصلت الباحثة على (241) من الردود الإلكترونية، وفيما يلي خصائص عينة الدِّراسة وفقاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية.

الدرجة العلمية:

جدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة %
أستاذ مساعد	119	49.4
أستاذ مشارك	74	30.7
أستاذ	48	19.9
المجموع	241	%100

الجامعة:

جدول (3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجامعة

الجامعة	التكرار	النسبة %
جامعة الملك سعود	87	36.1
جامعة أم القرى	61	25.3
جامعة الملك خالد	40	16.6
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	30	12.4
جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل	23	9.5
المجموع	241	%100

القسم:

جدول (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير القسم

القسم	التكرار	النسبة %
المناهج وطرق التدريس	66	27.4
الإدارة التربوية	46	19.1
السياسات التربوية - أصول التربية – التربية الإسلامية	42	17.4
التربية الخاصة	30	12.4
علم النفس	22	9.1
تقنيات التعليم	18	7.5
رياض الأطفال	17	7.1
الجامعة	241	%100

أداة الدراسة:

بناء على طبيعة هذه الدِّراسَة، ولتحقيق أهدافها، تم استخدم: **الاستبانة؛** لمعرفة واقع دور الجامعات في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها ومعوقاته، وتعرف الاستبانة كما أشار القحطاني وآخرون (2020) بأنَّها: وسيلة لجمع البيانات من مجموعة من الأفراد عن طريق إجابتهم عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة حول موضوع معين دون مساعدة الباحث لهم أو حضوره أثناء إجابتهم عنها..

وقد اعتمدت الباحثة في إعْدادها الشكل المغلق (Closed Questionnaire) الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل عبارة، وتم إعطاء استجابة لكل عبارة من عبارات المحاور السابقة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي على النحو الآتي: (موافق بشدة/ موافق/ موافق إلى حد ما/ غير موافق/ غير موافق بشدة).

صدق وثبات الأداة:

صدق الاتساق الداخلي:

طبّقت الباحثة الأداة على عينة عشوائية استطلاعية من أعضاء هيئة التدريس والبالغ عددهم (30)، ثم تمَّ حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة، والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وهو ما توضحه الجداول الآتية:

جدول (5) معاملات ارتباط بنود المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	**0.730	9	**0.682
2	**0.717	10	**0.881
3	**0.785	11	**0.754
4	**0.812	12	**0.870
5	**0.792	13	**0.921
6	**0.843	14	**0.784

7	**0.547	15	**0.922
8	**0.930	16	**0.799

** عبارات دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

من الجدول السَّابق يتَّضح أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0.01)، وهو ما يوضح أن جميع الفقرات المكوِّنة للمحور الأول تتمتع بدرجة صدق كبيرة، تجعلها صالحة للتطبيق الميداني.

جدول (6) معاملات ارتباط بنود المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	**0.744	10	**0.705
2	**0.698	11	**0.643
3	**0.473	12	**0.717
4	**0.815	13	**0.820
5	**0.810	14	**0.645
6	**0.536	15	**0.726
7	**0.765	16	**0.558
8	**0.428	17	**0.436
9	**0.529		

** عبارات دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

من الجدول السَّابق يتَّضح أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0.01)، وهو ما يوضح أن جميع الفقرات المكوِّنة للمحور الثاني تتمتع بدرجة صدق كبيرة، تجعلها صالحة للتطبيق الميداني.

ثبات الأداة (الاستبانة):

للتحقق من الثَّبات لمفردات محاور الدِّراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، وجاءت النَّتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (7) معاملات ثبات ألفا كرونباخ

محاور الدِّراسة	عدد البنود	معامل الثبات ألفا كرونباخ
المحور الأول	16	0.959
المحور الثاني	17	0.894
معامل الثبات الكلي	33	0.867

من خلال النَّتائج الموضحة أعلاه يتَّضح أن ثبات محور الدِّراسة مرتفع، حيث تراوحت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحوري الدراسة ما بين (0.894 إلى 0.959)، كما بلغت قيمة معامل الثبات الكلي (0.867)، وهي قيمة ثبات مرتفعة توضح صلاحية أداة الدِّراسة للتطبيق الميداني.

نتائج الدراسة:

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس والعشرون – العدد الأول – البحث الخامس (ص:129 - 155) 15 – نيسان – 2025م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

إجابة السؤال الأول: ما واقع دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية؟

للإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور واقع دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها، وجاءت النتائج كما يوضحه الجدول الآتي:جدول رقم (8) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور واقع دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها

م	العبارة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
11	توجه الجامعة طالباتها للاستفادة من التقنيات الحديثة بشكل إيجابي	3.51	0.996	موافق	1
7	تصدر الجامعة الأنظمة المتعلقة بالمحافظة على المظهر العام	3.49	1.025	موافق	2
10	تعالج الجامعة الانحراف السلوكي لدى الطالبات عن طريق برامج الإرشاد	3.07	1.477	موافق إلى حد ما	3
5	تعمل الجامعة على توعية طالباتها بمخاطر الانحرافات السلوكية، من خلال وسائل الإعلام المتنوعة	2.91	1.021	موافق إلى حد ما	4
1	تنمي الجامعة الوازع الديني لدى طالباتها	2.71	0.713	موافق إلى حد ما	5
14	تطبق الجامعة القوانين والأنظمة عند حدوث التجاوزات	2.68	1.294	موافق إلى حد ما	6
13	تقدم الجامعة أنشطة وبرامج تعزز قيم الضبط الاجتماعي لدى طالباتها	2.48	0.708	غير موافق	7
6	تشجع الجامعة طالباتها على التمسك بالعادات المتفقة مع قيم التربية الإسلامية	2.46	0.957	غير موافق	8
9	توظف الجامعة البحث العلمي لمعالجة الظواهر السلبية والانحرافات الاجتماعية لدى الطالبات	2.41	0.702	غير موافق	9
15	تزود الجامعة طالباتها بمخاطر الانحراف السلوكي على المجتمع	2.41	0.812	غير موافق	10
3	تشجع الجامعة سلوك الانضباط الذاتي لدى طالباتها	2.31	0.934	غير موافق	11

16	تقيم الجامعة الندوات العلمية التي تعزز قيم الضبط الاجتماعي	2.29	0.676	غير موافق	12
12	يقوم الأستاذ الجامعي بدوره الإرشادي والتوعوي لمعالجة الانحرافات السلوكية	2.20	0.889	غير موافق	13
8	تلزم الجامعة طالباتها بضوابط المظهر العام المتوافقة مع العادات والتقاليد الاجتماعية	2.19	1.134	غير موافق	14
2	تُضَمِّن الجامعة قيم الضبط الاجتماعي في مقرراتها	1.96	0.914	غير موافق	15
4	تعزز الجامعة مبدأ الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني لتفعيل آليات الضبط الاجتماعي	1.84	0.796	غير موافق	16
المتوسط العام		**2.56**	**0.662**	**غير موافق**	

*المتوسط الحسابي من (5.00).من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

أولاً: أن أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس الإناث في كليات التربية بالجامعات السعودية غير موافقات على قيام الجامعات السعودية بدورها في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها، فقد جاء بمستوى دون المأمول منها، حيث بلغ متوسط موافقتهم (2.56 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثانية من فئات مقياس ليكرت الخماسي من (1.80 وأقل2.60)، والتي تشير إلى درجة استجابة (غير موافق) في أداة الدراسة، فيما بلغ الانحراف المعياري العام (0.662)، واختلفت نتيجة هذا المحور بشكل عام مع دراسة ناديا العش (2015) التي توصلت إلى أن واقع دور الجامعات لتحقيق الضبط الاجتماعي لدى الطلبة جاء بدرجة متوسطة،

ثانياً: تبين موافقة أفراد عينة الدراسة على أن الجامعات محل الدراسة تقوم بدورها في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها، من خلال ما ورد في العبارتين رقم (11) ورقم (7)، على النحو الآتي:

جاءت العبارة رقم (11) وهي: (توجه الجامعة طالباتها للاستفادة من التقنيات الحديثة بشكل إيجابي)، في المرتبة (الأولى) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (3.51 من 5.00)، واتفقت هذا النتيجة مع دراسة هناء لطفي(2016) التي توصلت إلى قيام المؤسسات التربوية بتوجيه الطالبات للاستفادة من التقنيات الحديثة.

جاءت العبارة رقم (7) وهي: (تصدر الجامعة الأنظمة المتعلقة بالمحافظة على المظهر العام)، في المرتبة (الثانية) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (3.49 من 5.00).

ثالثاً: تبين عدم موافقة أفراد عينة الدراسة على أن الجامعات محل الدراسة تقوم بدورها في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها، وكان أقل العبارات هي:

العبارة رقم (8) وهي: (تلزم الجامعة طالباتها بضوابط المظهر العام المتوافقة مع العادات والتقاليد الاجتماعية)، في المرتبة (الرابعة عشر) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (2.19 من 5.00)، وتشير هذه النتيجة إلى ضعف قدرة الجامعة على إلزام طالباتها بضوابط المظهر العام الذي يتماشى مع تقاليد المجتمع السعودي، وخاصة في الوقت الحالي الذي تعددت فيه مظاهر وأشكال اللبس المختلفة والمتنوعة، وكذلك انتشار وسائل الإعلام المختلفة وانفتاح الفتيات على ثقافات أخرى متعددة والذي يؤثر بالتأكيد على مظهر الفتاة في

المجتمع السعودي، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة سالغونغ وآخرون (Salgong. et. Al, 2016) التي توصلت إلى أن نقص توجيه الطلاب وإرشادهم أدى إلى عدم انضباطهم، كما أن ضعف سياسات الإرشاد ونقص الإطار القانوني التي تنفذه المؤسسات التربوية يؤدي إلى عدم التزام الطلاب بالضبط الاجتماعي.

جاءت العبارة رقم (2) وهي: (تُضَمِّن الجامعة قيم الضبط الاجتماعي في مقرراتها)، في المرتبة (الخامسة عشر) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (1.96 من 5.00)، وتشير هذه النتيجة إلى ضعف تضمين الموضوعات التي تحث على الضبط الاجتماعي في المقررات الدراسية.

جاءت العبارة رقم (4) وهي: (تعزز الجامعة مبدأ الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني لتفعيل آليات الضبط الاجتماعي)، في المرتبة (السادسة عشر) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (1.84 من 5.00)، وقد يرجع ذلك إلى ضعف الإمكانات المتاحة لدى الجامعة التي تمكنها من إقامة الشراكات اللازمة مع مؤسسات المجتمع لتفعيل آليات الضبط الاجتماعي.

إجابة السؤال الثاني: ما المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية؟

للإجابة على ذلك تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها، وجاءت النتائج كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (9) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها

م	العبارة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
6	التأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي على سلوك الطالبات	4.59	0.628	موافق بشدة	1
11	قلة تناول المقررات لمفاهيم الضبط الاجتماعي وقيمه	4.40	0.700	موافق بشدة	2
12	ضعف تفعيل ضوابط المظهر العام على الطالبات	4.35	0.937	موافق بشدة	3
10	غياب التنسيق بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المعنية بتحقيق الضبط الاجتماعي	4.34	0.842	موافق بشدة	4
7	التأثير السلبي للطالبات على بعضهن	4.28	0.709	موافق بشدة	5
4	ضعف تطبيق القوانين المنظمة لقواعد السلوك على الطالبات	4.14	0.958	موافق	6
9	قلة الخبرة لدى بعض أعضاء الهيئة التدريسية في التعامل مع مشكلات الطالبات	3.95	0.825	موافق	7
13	قلة الأنشطة التي تعزز قيم الضبط الاجتماعي	3.88	0.773	موافق	8

3	تنوع البيئات (الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية) للطالبات	3.83	0.848	موافق	9
15	انخفاض وعي بعض منسوبي الجامعة بمفهوم الضبط الاجتماعي وأهميته	3.44	0.746	موافق	10
1	انصراف كثير من الطالبات عن البرامج الإرشادية والتوجيهية	3.41	0.696	موافق	11
5	قلة المتخصصين في مجال الإرشاد النفسي الاجتماعي	3.36	1.027	موافق إلى حد ما	12
2	قلة توعية الجامعة لطالباتها بالضوابط القيمية الأخلاقية	3.25	1.186	موافق إلى حد ما	13
14	قلة استثمار الجامعة لوسائل التقنية الحديثة التي تعزز قيم الضبط الاجتماعي	3.10	0.963	موافق إلى حد ما	14
17	قلة الندوات العلمية التي تعزز الضبط الاجتماعي	2.55	1.238	غير موافق	15
16	ضعف توظيف البحث العلمي لمعالجة الظواهر السلبية والانحرافات الاجتماعية لدى الطالبات	2.50	1.088	غير موافق	16
8	قلة الموارد المالية المخصصة للتوعية والإرشاد	2.49	0.918	غير موافق	17
المتوسط العام		**3.64**	**0.514**	**موافق**	

*المتوسط الحسابي من (5.00).

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

أولاً: أن أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس الإناث في كليات التربية بالجامعات السعودية موافقات على المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها، حيث بلغ متوسط موافقتهم (3.64 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي من (3.40 وأقل من4.20)، والتي تشير إلى درجة استجابة (موافق) في أداة الدراسة، فيما بلغ الانحراف المعياري (0.514)، وهذا يعني أن هناك معوقات تحد من قيام الجامعات السعودية بدورها في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها بدرجة كبيرة، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ناديا العش (2015) التي توصلت إلى وجود بعض الصعوبات أمام قيام الجامعات بدورها في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة.

ثانياً: تبين أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على (5) من المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها، وتم ترتيب هذه العبارات حسب متوسطات الموافقة على النحو الآتي:

جاءت العبارة رقم (6) وهي: (التأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي على سلوك الطالبات)، في المرتبة (الأولى) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.59 من 5.00)، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة ناديا العش (2015) التي توصلت إلى أن التأثير السلبي لوسائل الإعلام والإنترنت على الطلبة يعتبر من الصعوبات التي تحول دون قيام الجامعات بدورها في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة.

جاءت العبارة رقم (11) وهي: (قلة تناول المقررات لمفاهيم الضبط الاجتماعي وقيمه)، في المرتبة (الثانية) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.40 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (12) وهي: (ضعف تفعيل ضوابط المظهر العام على الطالبات)، في المرتبة (الثالثة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.35 من 5.00)، وقد أشار ابن خلدون (2004) أن إلى أهمية الرقابة الاجتماعية وهي الجهود والإجراءات التي تتخذها المؤسسة التربوية لحمل الأفراد على السير على المستوى المألوف دون انحراف أو اعتداء.

جاءت العبارة رقم (10) وهي: (غياب التنسيق بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المعنية بتحقيق الضبط الاجتماعي)، في المرتبة (الرابعة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.34)، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الشنيفي (2013) التي توصلت إلى أن عدم التكامل بين المؤسسات التربوية والمؤسسات الأمنية، يعد من المعوقات التي تعيق تحقيق الضبط الاجتماعي.

جاءت العبارة رقم (7) وهي: (التأثير السلبي للطالبات على بعضهن)، في المرتبة (الخامسة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.28)، وتشير هذه النتيجة إلى تقليد الفتيات لبعضهن البعض في بعض السلوكيات السلبية التي تؤثر سلباً في قيم الضبط الاجتماعي ومفاهيمه، وخاصةً في ظل تعدد ثقافات الطالبات وميولهن وأفكارهن واتجاهاتهن؛ مما يصعب معه التحكم في سلوكياتهن وإلزامهن بقيم الضبط الاجتماعي بالشكل الملائم، وهذا يشكل معوقاً أمام قيام الجامعات السعودية بدورها في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى الطالبات، كما أن ارتباط الفرد بالأشخاص الأسوياء يعتبر من عوامل الضبط وهذا ما جاء في نظرية هيرشي (Hershey) أن الارتباط يعد أهم عامل في ربط الفرد بالمجتمع، كارتباط الشخص بالوالدين، والأصدقاء، هو دافع للامتثال ومانع من الانحراف.

ثالثاً: تبين أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على (3) من المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها، وقد قامت الباحثة بترتيب هذه العبارات حسب متوسطات الموافقة على النحو الآتي:

جاءت العبارة رقم (17) وهي: (قلة الندوات العلمية التي تعزز الضبط الاجتماعي)، في المرتبة (الخامسة عشر) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (2.55 من 5.00)، وتشير هذه النتيجة إلى أن قلة الندوات التي تعزز الضبط الاجتماعي لا تُعد عائقاً يحول دون قيام الجامعات بدوها في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها لضعف إقبال الطالبات على هذه الندوات.

جاءت العبارة رقم (16) وهي: (ضعف توظيف البحث العلمي لمعالجة الظواهر السلبية والانحرافات الاجتماعية لدى الطالبات)، في المرتبة (السادسة عشر) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (2.50 من 5.00)، وتشير هذه النتيجة إلى أن أفراد العينة لا يعتبرون البحث العلمي عائقاً في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى الطالبات، رغم إشارتهم إلى ضعفه في الواقع، وهذا يشير إلى أنه قد يتم تعزيز الضبط الاجتماعي بوظائف وأدوار أخرى، وقد يشير أيضاً إلى وجود العديد من البحوث العلمية التي تناولت الظواهر السلبية والانحرافات الاجتماعية لدى الطالبات، ولكن لا يتم العمل بنتائج تلك البحوث وتفعيل توصياتها ومقترحاتها على أرض الواقع.

جاءت العبارة رقم (13) وهي: (قلة الموارد المالية المخصصة للتوعية والإرشاد)، في المرتبة (السابعة عشر) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (2.49 من 5.00)، ويتضح من هذه النتيجة أن قلة الموارد المالية للتوجيه والإرشاد لا تعد عائقاً مؤثراً أمام قيام الجامعات بدورها في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى الطالبات، وهذا قد يعزى إلى تنوع مصادر دخل الجامعات، من دعم حكومي، وأوقاف ومصادر دخل أخرى.

السؤال الثالث: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة نحو واقع ومعوقات دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها باختلاف متغيرات: الدرجة العلمية، الجامعة، القسم؟

قبل اختيار الأساليب الإحصائيَّة الملائمة للمعالجة الإحصائيَّة اللازمة للتحقق من صحة فروض الدراسة، قامت الباحثة بالتأكد من اعتدالية توزيع منحنى البيانات، ومدى خضوعه للتوزيع الطبيعي، لتحديد نوع الأساليب الإحصائيَّة المستخدمة في الدِّراسة، من خلال اختبار (كولمجروف سميرونوف) (Kolmogorov-Smirnov test) وجاءت النَّتائج كما يلي:

جدول (10) اختباركولمجروف سميرونوف لمتغيرات عينة الدراسة

م	المتغيرات	اختبار كولمجروف سميرونوف	
		القوة الإحصائيَّة	مُسْتوى الدلالة
1	الدرجة العلمية	0.311	*0.00 دال
2	الجامعة	0.227	*0.00 دال
3	القسم	0.205	*0.00 دال

يتضح من نتائج الجدول السَّابق أن قيم اختبار كولمجروف سميرونوف لمتغيرات (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في التدريس) بلغت (0.311، 0.227، 0.205) على التوالي، بمستوى دلالة أقل من 0.05، مما يشير إلى عدم اعتدالية توزيع العيِّنة في هذه المتغيرات، وبالتَّالي استخدام الاختبارات اللامعلميَّة.

أولاً: الفروق باختلاف الدرجة العلمية:

للتعرف على ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)في في آراء عينة الدراسة نحو واقع ومعوقات دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها تُعْزَى لمتغير الدرجة العلمية، قامت الباحثة باستخدام اختبار كروسكال واليس (Kruskal Wallis)، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (11) نتيجة اختبار كروسكال واليس **(Kruskal Wallis)** للفروق إجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدرجة العلمية.

محاور الدراسة	الدرجة العلمية	العدد	متوسط الرتب	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
واقع دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها	أستاذ مساعد	119	113.60	12.904	2	*0.002 دالة
	أستاذ مشارك	74	111.95			
	أستاذ	48	153.29			
المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها	أستاذ مساعد	119	125.55	4.586	2	0.087 غير دالة
	أستاذ مشارك	74	128.56			
	أستاذ	48	109.06			

فروق دالة عند مستوى (0.05).

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة نحو المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها باختلاف متغير الدرجة العلمية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.087) وهي قيمة أكبر من (0.05)، وبالتالي لا يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير الدرجة العلمية نحو المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها.

واتفقت تلك النتيجة مع دراسة ناديا العش (2015) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضَّبط على محور الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأردنية.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) في استجابات أفراد الدراسة نحو واقع دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها تُعْزَى لمتغير الدرجة العلمية، لصالح أفراد الدراسة من الأساتذة، وقد يرجع ذلك إلى أن أفراد الدراسة من الأساتذة عادة ما يكونوا أكثر إدراكاً لدور الجامعات في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى الطالبات أكثر من زملائهم من الأساتذة المساعدين والمشاركين نظراً لخبرتهم الطويلة في مجال العمل الأكاديمي.

ثانياً: الفروق باختلاف الجامعة:

للتعرف على ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$)في في آراء عينة الدراسة نحو واقع ومعوقات دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها تُعْزَى لمتغير الجامعة، قامت الباحثة باستخدام اختبار كروسكال واليس (Kruskal Wallis)، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (12) نتيجة اختبار كروسكال واليس **(**Kruskal Wallis**)** للفروق إجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجامعة.

محاور الدراسة	الجامعة	العدد	متوسط الرتب	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
واقع دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	30	118.43	5.884	4	0.146 غير دالة
	جامعة الملك سعود	87	127.48			
	جامعة أم القرى	61	152.03			
	جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل	23	152.74			
	جامعة الملك خالد	40	152.75			
المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	30	166.47	0.600	4	0.112 غير دالة
	جامعة الملك سعود	87	149.71			
	جامعة أم القرى	61	105.66			
	جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل	23	109.26			
	جامعة الملك خالد	40	113.40			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة نحو جميع محاورها باختلاف متغير الجامعة، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.146، 0.112) وهي قيم أكبر من (0.05)، وبالتالي لا يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير الجامعة نحو دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها، وكذلك المعوقات التي تحد من ذلك الدور، وقد يرجع ذلك إلى أن الجامعات السعودية محل الدراسة تتعامل جميعها وفق أنظمة وقواعد إجرائية تكاد تكون متقاربة، وتهدف إلى تعزيز مستوى الضبط الذاتي لدى الطالبات وفق منظومة أخلاقية وسلوكية تعزيز من تلك القيم لدى الطالبات.

واتفقت تلك النتيجة مع دراسة ناديا العش (2015) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضَّبط على محور الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأردنية.

ثالثاً: الفروق باختلاف القسم:

للتعرف على ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $(\propto \leq 0.05)$في في آراء عينة الدراسة نحو واقع ومعوقات دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها تُعْزَى لمتغير القسم، قامت الباحثة باستخدام اختبار كروسكال واليس (Kruskal Wallis)، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (13) نتيجة اختبار كروسكال واليس (**Kruskal Wallis**) للفروق إجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغير القسم

محاور الدراسة	القسم	العدد	متوسط الرتب	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
واقع دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها	السياسات التربوية - أصول التربية – التربية الإسلامية	42	171.61	11.982	6	*0.004 غير دالة
	الإدارة التربوية	46	132.04			
	المناهج وطرق التدريس	66	114.09			
	التربية الخاصة	30	113.17			
	رياض الأطفال	17	120.41			
	علم النفس	22	136.43			
	تقنيات التعليم	18	106.44			
المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها	السياسات التربوية - أصول التربية – التربية الإسلامية	42	156.35	4.908	6	0.257 غير دالة
	الإدارة التربوية	46	131.58			
	المناهج وطرق التدريس	66	117.91			
	التربية الخاصة	30	126.08			
	رياض الأطفال	17	122.21			
	علم النفس	22	119.45			
	تقنيات التعليم	18	124.33			

*فروق دالة عند مستوى (0.05).

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة نحو المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها باختلاف متغير القسم، حيث بلغت

قيمة مستوى الدلالة (0.257) وهي قيمة أكبر من (0.05)، وبالتالي لا يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير القسم نحو المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها.

واتفقت النتيجة مع دراسة ناديا العش (2015) في عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضَّبط على محور الصعوبات التي تحد من تحقيق الضَّبط الاجتماعي في الجامعات الأردنية.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) في استجابات أفراد الدراسة نحو واقع دور الجامعات السعودية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالباتها تُعْزَى لمتغير القسم، لصالح أفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في قسم السياسات التربوية - أصول التربية – التربية الإسلامية.

توصيات الدراسة:

أوضحت نتائج الدراسة أن الجامعات تقوم بدور دون المستوى المأمول لتعزيز الضبط الاجتماعي لدى الطالبات، بالإضافة إلى وجود بعض المعوقات التي تؤثر على قيام الجامعات بدورها، وعليه توصي الباحثة بما يلي:

- ضرورة الاهتمام بالضبط الداخلي من خلال تنمية الوازع الديني، والإيمان بالله تعالى باعتباره من أقوى عوامل الضبط للسلوك الإنساني، والذي يجعل الفرد يستشعر رقابة الله له في كل ما يفعل.
- العمل على تكثيف تقديم الأنشطة والبرامج التي تعزز قيم الضبط الاجتماعي لدى الطالبات، ووضع حوافز مادية ومعنوية للطالبات.
- تبني برامج التوعية الإعلامية بأهمية التمسك بالعادات المتفقة مع قيم التربية الإسلامية والتي تسهم في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى جميع أفراد المجتمع بشكل عام، وطالبات الجامعة بشكل خاص.
- ضرورة تضمين قيم الضبط الاجتماعي في المقررات الجامعية كالتعاون، والترابط، والتسامح، والانتماء، والإيثار، والتواضع، واحترام الأنظمة، والالتزام الخلقي، والعدل، والأمانة، والتكافل الاجتماعي، بما يزيد من معارف ومهارات الطالبات نحو ممارسة تلك القيم.
- استثمار القنوات الإعلامية في الجامعات لتوعية الطالبات بمخاطر بعض المحتويات التي يتم تقديمها في وسائل التواصل الاجتماعي والتي تستهدف هدم القيم الإسلامية والأخلاقية، والعادات، والتقاليد الاجتماعية.
- العمل على تطبيق القوانين والأنظمة التي تلزم الطالبات بضوابط المظهر العام المتوافقة مع العادات والتقاليد الاجتماعية.
- تفعيل الحوارات الهادفة بين الأستاذ الجامعي والطالبات لتنمية قيم الضبط لديهن، من خلال استثمار المناسبات الاجتماعية، والوطنية، والإسلامية لطرح مضامين وقيم الضبط الاجتماعي المتفقة مع التربية الإسلامية وعادات وتقاليد المجتمع السعودي.
- استحداث لجان توجيه وإرشاد في الكليات تعنى بتعزيز قيم الضبط الاجتماعي لدى الطالبات، من خلال التوعية بالقيم الفاضلة وحل بعض المشكلات التي تمر بالطالبات، وتنفيذ الأنشطة المختلفة التي تعزز قيم الضبط الاجتماعي في نفوس الطالبات.
- ضرورة توعية منسوبي الجامعة بمفهوم الضبط الاجتماعي وأهميته، من خلال القنوات الإعلامية المتاحة كبرامج التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني، وكذلك من خلال إقامة الدورات واللقاءات.

المراجع:

آل بخات، مساعد. (2019م). دور المدرسة الثانوية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طلابها في ضوء الخبرات العالمية "تصور مقترح". رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

التميمي، عماد محمد رضا. (2019). الضبط الاجتماعي في الفكر التربوي الإسلامي وأثره في تحقيق مقصد الشرع من حفظ نظام الأمة. **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، 15(2)، 415 - 433.

جبارة، عطية. (٢٠١٢م). المشكلات الاجتماعية التربوية: تشخيص، علاج، وقاية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الجمال، محمد ماهر. (٢٠١٢م). الأبعاد الاجتماعية للضبط الاجتماعي في أصول التربية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

الحامد، محمد والرومي، نايف. (2001م). الأسرة والضبط الاجتماعي. الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الحسن، إحسان محمد. (2009م). عالم اجتماع العائلة. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الحراحشة، محمد ناجح، القاعود، إبراهيم عبدالقادر أحمد، و الخوالدة، أحمد عواد. (2017). درجة ممارسة سلوكيات التقليد الأعمى لدى طلبة جامعة اليرموك في ضوء منظومتهم القيمية. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، (4)، 370 - 389

الحربي، جميلة والسلطان، فهد. (2021). التطوع كوسيله لتحقيق الضبط الاجتماعي دراسة تطبيقية على طلاب وطالبات جامعة أم القرى. **المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية**، 5 (23)، 113 - 150.

الخشاب، أحمد. (٢٠١٥م). الضبط والتنظيم الاجتماعي. ط٢، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

خضيري، هنا عودة. (2011). تخطيط التغيير المؤسسي في التعليم الجامعي المصري في ضوء متطلبات دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية. **دراسات في التعليم الجامعي.** (22)، 329 -340.

ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد. (2004). **مقدمة ابن خلدون**. دمشق: دار يعرب.

الخياط، عالية محمد. (2015). دور التربية الإسلامية في مواجهة التحديات المعاصرة على منظومة القيم الأخلاقية لدى الشباب: دراسة تحليلية. **مجلة كلية التربية بجامعة بنها**، 26 (102)، 202 – 252.

الزهراني، مطلق بن علي بن أحمد. (2019). علاقة التغيرات الاجتماعية بالجرائم الواقعة على المرأة في المجتمع السعودي من وجهة نظر طالبات جامعة الحدود الشمالية. **مجلة الأندلس**، (18)، 219 - 271.

الزيد، حصة عبدالكريم. (2017). مدى تأثر القيم الأخلاقية بالتغيرات المعاصرة بالمجتمع السعودي ودور الدعوة في المحافظة عليها. **مجلة التربية**، (174)، 255 - 333

السالم، خالد عبدالرحمن. (2002). **الضبط الاجتماعي في الأسر السعودية من خلال تعاليم الدين الإسلامي وعلاقته بتماسكها من وجهة نظر طلاب وطالبات المرحلة الثانوية "دراسة ميدانية"**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، القاهرة.

السفياني، صالحة بنت حاي بن يحيى. (2020). وسائل الضبط الاجتماعي ودورها في تحقيق القيم الإيجابية لدى طالبات جامعة الطائف. **مجلة جامعة سوهاج التربوية**، (72)، 600 - 667.

شحاته، حسن والنجار، زينب. (2003). **معجم المصطلحات التربوية والنفسية**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

أبو شعيرة، خالد والمطيري، خالد. (2018). دور الجامعة في مواجهة التحديات المعاصرة في ظل الألفية الثالثة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في المملكة العربية السعودية: جامعة حائل أنموذجاً. **مجلة دراسات العلوم التربوية**، (45)، 59- 74.

الشنيفي، علي بن عبدالله. (2013). **التكامل بين المدرسة الثانوية والمؤسسات الأمنية لتحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب صيغة مقترحة**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

الصالح، مصلح. (2018م). الضبط الاجتماعي. عمان: مؤسسة الوراق.

عبد السلام، طارق. (2009). **الضبط الاجتماعي في الإسلام**. الإسكندرية: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

عبيدات، ذوقان، وآخرون. (2016). **البحث العلمي، مفهومه أدواته أساليبه**. ط18، عمان: دار الفكر.

العساف، صالح بن حمد. (1437هـ). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

العش، ناديا تحسين. (2015). **واقع الضبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس واستراتيجية مقترحة لتنميته وفقاً للنظرية البنائية الوظيفية**. رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

العمر، معن خليل. (2006م). الضبط الاجتماعي. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

العنزي، أحمد فياض. (2008). **دور المدرسة المتوسطة في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

العيدروس، أغادير سالم. (2012). إدارة المعرفة مدخل للجودة في الجامعات السعودية: دراسة تطبيقية على جامعة أم القرى. **مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية**، 1(147)، 715 -744.

الفيروز أبادي، مجد الدين. (2021). **القاموس المحيط**. مصر: دار الغد الجديد.

القريشي، غني ناصر. (2011م). الضبط الاجتماعي. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

القحطاني، سالم والعامري، أحمد وآل مذهب، معدي والعمر، بدران. (2020)، **منهج البحث في العلوم السلوكية**. ط5، الرياض: مكتبة العبيكان.

لطفي، هناء محمد. (2016). دور المدرسة الثانوية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطالبات في محافظة عفيف بالمملكة العربية السعودية. **مجلة كلية التربية بجامعة طنطا**، 64 (4)، 263 - 331.

مصطفى، إبراهيم والزيات، أحمد وعبدالقادر، حامد والنجار، محمد. (2005). **المعجم الوسيط**. القاهرة: مجمع اللغة العربية.

ابن منظور، جمال الدين محمد. (2003). **لسان العرب**. بيروت: دار صادر.

المراجع الأجنبية:

Benjamin W. Fisher, Joseph H. Gardella & Emily E. Tanner Smith (2018). Social Control in Schools: The Relationships between School Security Measures and Informal Social Control Mechanisms, **Journal of School Violence**.

Cullough, M. E., & Willoughby, B. L. (2009). Religion, self-regulation, and self control: Associations, explanations, and implications. **Psychological bulletin**, 135(1), 69.

Salgong, Victor Kipkemboi; et. al. (2016), "The Role of Guidance and Counseling in Enhancing Student Discipline in Secondary Schools in Koibatek District", **Journal of Education and Practice**. Vol. 7, No. 13, Pp. 142- 151.